

لزومة الافهام فيما يعتري الدخان
من الاحكام

احمد وحلان الترمسي

٢١٧
ن . ف

نزهة الافهام فيما يعترى الكخا من الاحكام ،

تأليف الفاجيتاني ، احمد دحلان بن
عبد الله - كان حيا ١٢١٣ هـ . بخط المؤلف
١٢١٣ هـ .

١٣٥٤

١٠ ق
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد
١٢٥٥ ر ٢٧٥ سم
١ . فقه المذاهب الاسلاميه .
المؤلف . ب . الناسخ .
تاريخ النسخ .

مكتبة
عبد المولى
عبد المولى
عبد المولى

مكتبة
السيد محمد بن عبد الرحمن الشاذلي
رئيسة اللجنة

ترجمة الافهام فيما يترى الدخان
من الاحكام. للشيخ المرتضى
رئيسة اللجنة
دعواتي بعد

يا ناظر افيما عذرت لجود
فاعد زفاه افا البصيرة بعد
منجبر الكامل

١٢٥٦
١٢٥٦
١٢٥٦

مكتبة جامعة الرياض
الكتاب: ترجمة الافهام فيما يترى الدخان
الترجمة: السيد المرتضى
الرقم: ١٢٥٦
تاريخ: ١٣١٤
عدد الاوراق: ١٠
ملاحظات: ديه
١٧٤٥,٥
٣١٤,٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي افاض في حقنا نورا من نوره. والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
والسالكين في حقهم بعد ذلك. **وبعد** فيقول العبد المذنب فيقول وعقود من الفقه احمد وقلان
ابن عبد الله الترمذي القاشغري **هذه بيعة** شهيرة. ونزهة نصيرة. في التباك
الذي في اسمائه الاربعة. هذه بيعة مازة تسمى رسالة السماء بيعة الاخوان.
وصحمت اليه خواصه عليها فكرى الفاتر. واستجيبا لغيرى القاصر. مع زيار
بعض ما قد كنت تركته في تلك الرسالة. عما قد نقلته عن بعض الاثمة الجهابذة.
على وجه لطيف. واسألون مفت. وتسميتها **بفرقة الانعام**. فيما يعزى
الاخوان الاصطلاح. والله ما لاني بين لنا الحق ورشدنا اليه. وان يزقنا
فهمه ويتنا عليه. وان يخط علينا وعلى اخواننا الايمان. وان يحلنا
واياهم في جمع بين العلم والعلم انهم حنان منان. وهما اننا اشرع. والله اشرع.
اسلم و**تقنى** **ايضا**. **وانك لا يرضاه**. اني قد رايت في فتاوى العلامة
الشيخ محمد بن سليمان الكردى **ياضيه** **سار** **عالمه** **تعالى** في التباك طريحا اوبكره
او هو مباح وهو رديف حديث او اثر اخونا **الجواب** التباك يرد فيه حديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا اثر في احد من السلف ولا يروى فيه من ذلك لا امر له
بل هم يذكرون بحديث بعد الاثر **واختلف العلماء فيه** خلا وموته والفت فيه
التابعين والاطال في الاستدلال لدعاءه وانما خلافه وجهي متأخر ائمة المذهب
الاربعة وتوقف بعضهم عن القول فيه مطلقا خلا وموته **والذي يظهر** انه ان
عزى له ما يحرمه بالنسبة الى نفسه في عهد اوبكره فهو حرام قد صرح الفخر الى
بحرمة العمل الذي فيه شفاء بعض القران على المحرور واقره عليه وهو هو بحرمة تناول
الطين على من يضره **وقد يعزى له** ما يسيح به يضره مسونا كما اذا استعمل التداوي
حيث اخبر طيبان بانه دواء لعلته التي تترن لاجلها او علم ذلك بالتجربة فقد صرحوا
بحل التداوي بسائر النجاسات المنقطة على مرقته تناولها ما عدا لغيره في المحرور صرح
ابن حجر استماع الله الله للتداوي بالشرط السابق **وصف** **خط** على تلك العوارض
فهو مكره لما صرح به ابن حجر في مواضع من مخطته اى وغيرها ان الخلاف القوي في هذه

قولهم انهم يضرهم
فقد اوردوا في
الموارد التي
الحق انهم يضرهم

قولهم انهم يضرهم
انهم يضرهم
انهم يضرهم

قولهم انهم يضرهم
انهم يضرهم
انهم يضرهم

قولهم انهم يضرهم
انهم يضرهم
انهم يضرهم

يعني

الذي

اي الخلاف القوي في هذه

يعني الكراهة وتبين ان هذه الفتوى الحرام في الجازم وصرح المال الرامى باطلاق كراهة
في الفتوى هذه التي لو امكن علم انهم يضرهم في فتاوى الكردى بقرينة ما يابى
التي للتصديق لما بين كالتزم ما يابى **والا فزيد على حسنه** فانه جار على المقتد الذي
نص عليه المتأخرون كالشرف قاوى والبا جوى وشيخنا الشيخ محمد بن موسى الشافعى المقرئ
ولقد افاض في الانام ببلاده الحرام الشيخ محمد سعيد بن محمد بايصيل بما في ذلك
الفتاوى مقتصر على قوله والذي يظهر الى اخره فلهذا اختصارا على المقصود
الا اني رايت بخطه ما نصه وان عرض له ما يسيح به يضره واجابته اخبر
طيبان بانه دواء لعلته او علم ذلك بالتجربة كان حكمه كذلك وهذا صريح في الموضع
كما رايت بخلاف ما سلفه وهو ينافي ما ذكره في الجواهر من سنن التداوي
الا ان عمل المرحوم بما اذا اظهر باقائه كاقال في نحو الاثمة للخطر
وربط على الفصد واساغة الفتنة بالتحريم الا ترى وقد يقال ان فرض الطلام فلعلى
فيما قد مره نفع من الشافى كما يدل له ما رايت بخط الفتوى وفرض تسليم انه لم
يقع فيه التحريف وان فرض الطلام في السنة كما هو ظاهره وان كان يعيد
ينبغي ان يقال ان التداوي به مباح للتعارض مع ذلك الكراهة والسنة الا ان
وجدوه بخلافه وقولهم ما كان اصله السنة لا يقتضيه الا باجته الفيلس
فتأمل برأي سديد ولا تكن اسير التقليد **فاما قولهم** **جميع** **مجموعته** **فقد ذهب**
اليه اكثر الصوفية وقال به القليوبي لانه يورث العجز والقرص والتأخر
وانشاء المجارى كما نقل عن الثقات وفاقا للعلامة المالكي قبل ان
له رسالة سماها نصيحة الاخوان باجتناب مشرب الدخان وقد عارضها الجمهور
المالكي برسالة لى عزانية اقتبست بحرام مشرب ما لا يضر وطان لاجلها ما
وقفت عليه من رسالة التي ذكرها في الخاتمة **فسياتي** **انه ضعيف** **لقول** **اخرين**
بالاحسن وان مشغله ليريد في حاشية النهاية قال لعدم قيامه لى على مرضه
فتعاطيه انتفاع به على وجه مباح كما قال بعضهم بنفسه
قالوا تعاطى الدخان **فقد** **فعلت** **لما به** **فما ع**
يعبر المرء في نشأه **و** **فقد** **عز** **على** **النشأة**

لاستون صح

فما صح

قولهم انهم يضرهم
انهم يضرهم
انهم يضرهم

بعد از ذکر حدیث اول
عند قضا

قلمه فان الدساتير
 تعليلها في اولى
 نظمها كانت

القوم

الوسائل حكم المقاسد انما هو في وسائل تحفت لذلك بان تم تلك الوسائل التي اخبرت
عن ان يقوم بها وصف يقتضي ناكذتها كما في عليه ان يخرج في رسالة السماء بتخدير
النفقات عن الكسفة والقات وقد يدعى ان الدخان ليس كذلك لانه وسياتي ان عماله
يرى كبره ولا شك انه وصف يقتضي التجنب وقول اني فيها ولم يخصه العانة على
الطاعة في هذه الشجرة بل لما طرق اسرها واولها ما احدث الامت على مدحه
والشاة عليه وهو قليل الغناء بحسب المكان كما في خبر حسب ان ادم لقيات
يقرب في صلبه يقال هنا اولها القول بحرمته قويا كما حصل التردد في بدبه
اذ كان يعنى على الطاعة فان الظاهر ان القائلين باباحته لم ير ان هذا ابرو
ما ذكرتم بقولي وقد يدعى ان الدخان ليس كذلك الخ صحيحا **والقول في التفسير**
بأنه لا يجوز استعماله في غير ما ذكره **ام لا من تعزله**
نعم قد يوخذ مما ذكرته ما يفيد التاخر من انه لا يعتبر في الاحكام الخمسة كلها بل ما
عد السنة من الاحكام الاربعة الكراهية وهي الاموال والمنة والوجوب والاباحة
ولا يكون مستوفيا كما قيل في نحو الشمس فالاباحة كما اذا كان الحاجة التداوي
والوجوب كما اذا علم الضرر بتركه والحرمة كما اذا كان يشترى بما يحتاجه لنفقة
عياه او يقين ضرر قيل او يؤدى استعماله الى فائز الاملاة عن وقتها او
نحو ذلك والكراهية فيما اذا لم تكن هناك هذه المقتضيات كما هو ظاهر
نعم ينبغي ان يقال ان توهم الضرر اذا لم يكن في غير الكراهية كما افهمه التفسير ينبغي
الضرر على ان معنى التوهم اذ كان الطرف المرجوم وهو ادر الضيف في غير العدم
ومن ثم ان التوهم مجرد خيال فخال ذلك كله فانه منهم **ثم انك لا تجب** بانه قد
نظر عن كثير من المحققين كالزبادي والمناوي والشواري واصحابهم
انهم افتوا باباحته لانهم قد يكونوا اطلعوا على ما اطلع عليه المتأخرون وكس
ترك الاول للاخرو **ولكن ان يوجب ذلك** ما مر عن شيخنا من انه كان يفتي
بالقول بانه جباح مع انه ضعيف فقد سئل السبكي عن مسئلة بيع الغائب فافتر
بالصحة فيها بناء على القول الضعيف فيه فقال بيع النخل في الكوار بعد رويته
صحيح وقيل رويته يخرج على قول بيع الغائب وبيع الغائب قد صح اكثر العلماء

كون صح

وان كان منهم من اعترف بان الاعانة بلا ذكر
اولى من الاعانة به لكونه ذاك طريق
السلف صح

قال بعض الفارسية صح

وتابعهم

واقابعهم ومثل هذا الفقير لا بأس به لانه قول الاكثر ولان له دليلا
بعضه ولا يحتاج غالب الناس في اكثر الاموال التي يحتاج اليها من
الأكول والملبوس والامر في ذلك خفيف انشاء الله تعالى والامور اذا اضاقت
اتسعت ولا يكلف عموم الناس بما يظن به الفقير لما ذكره **ولا شك**
في ان الدخان المعروف الآن مما يحتاج اليه غالب الناس في اكثر الاحيان و
كان هذا هو السبب الذي لا يخفى شيئا من هذا بل ان القول كما في نسخة
اليه قوله وهو الارفق واللائق بحاجات الشريعة الى اخيه وفي
فتاويه التي جمعها تلميذه الامام المرحوم السيد ابو بكر بن محمد نقلا ما يفيد
وكان قلما يستعمل الميامان فضلا عن المكيروحات مع انه يكره التباكل ويبره
من شربه بانها كوكسرة مرة جميع الشيش التي في بيته وانه لا يك
خواص تلهته وتلهته الا انه لا يكثر عليه ثوار والواردات وحصول
الانوار والاضافات صار يستعملها تسترا وحفظا للبرية كالاب
شيخنا الشيخ عثمان ذو المقامات العلمية اه فتأمل له تجده ظاهرا فيما
ذكرته وتعلم ان ذلك الاقتداء انما وقع له بعد استعماله **هذا** واعلم
ان الفارسي رحمه الله تعالى النابلسي الحنفى حقق في رسالة السماء بالصحة بين
الاخوان في اباحة شرب الدخان بعد ان اقام الطامة الكبرى على القائل
بالحرمة او بالكره بحسب ما يراه من ان يكون النهوة والدخان ليس من الشبهات
في حله واطال الطام على ذلك فلاح من كلامه ان القول بحرمته ليس بشيء
لكن من ان القول بحرمته الدخان قوي ومن ثم جعل بعض المتأخرين من الشبهات
في حله فقال بعد كلامه اسلفه وانما ان حاصل الحكم في توقي الفهات ان
الشيء ان لم يتنازع دليلا فهو حلال بين او حرام بين وان تنازع سببان
فان كان سبب التحريم على مثله في الشرع كترك شرب خمره المقتدر لكون
النهي من السماء التي في قوله لا يلبث اليد شرعا ولا يعرف عليه وان كان بسبب
القرين لم يرد قوة كترك استعمال المشاك لما قيل فيه من المنع فالقول بانه ذاك
لأن من اكثر من تعاطى الشبهة يخشى ان يقع في الحرام كما نبه على ذلك عليه

الصلاة والسلام بما ضرب من ذلك المثل العظيم وقد ثبت في الحديث وفي غيره أن ما
 يشك فيه أو شك أن يواقع ما استبان قال ابن حجر في شرح الأربعين وأن تكافؤ البيان
 فيه ناكلا لوجه غير ولم يجد التوقف في الترجيح خلافا لبعضهم لأن الأصل
 الحرف فاندفع قوله الأقدام على أحد الأمرين من غير رجحان حكم بغير دليل فيحرم
 إذا دل على مع التعارض ولعل من حرم تواقعة الشبهة أراد على النوع ومن
 كرهها أراد الذي قبله أنه وكان الأولى ببعض أن يترك هذه إلا أن يقال
 بأنه لما كان قد نفى بالروى من النوع الأخير في كلامه ترك ذكره اتكالا
 على ما هو واضح على أنه لو قيل بأنه في جزئياته لم يبعد فأنه في قول ابن حجر
 المنع وعدم الحكم بشئ كما يفيد قول القسطلاني في شرح البخاري وقد يقع
 لهم حجة لم يظهر ترجيح لأحد الطرفين وهذا خلا في هذا المشتبه بالحرف أو
 الحرمة أو يوقف وهو خلاف في الأشياء قبل ورود الشئ والإصباح حكم
 بشئ لأن التظليل عند أهل الحرف لا يثبت إلا بالشئ وقيل الحرف والاباهة
 وقيل المنع وقيل الوقف فليست لقوله وهو خلاف للحلق لمحة فذكرته
 وليست مما أفاده هذا التشبيه فإنه بغير تعليل بما يباين ما تقدم عن ابن
 حجر مع أنه قد نقل عن مصنف الأربعين النووي في شرحه في المشبه به في
 كلام القسطلاني ما يؤيده على تقدير أن الأصح عندنا فيه القول بعدم الحكم بشئ
 شئ للنزول كما الخط عليه كلامه الآية وفيما تكافؤ البيان الحرف كما اقتضاه
 ذلك يحتاج للفرق بينهما فيكون التشبيه المذكور واجعا على الخلاف لأن
 الأصحية فانظر وما يفتقر أن هذا هو الوجه ثم كلو في بعض العصر
 حيث قال لما بحث فيما لو شك فيه هل هو حر أو غير حر لا خلاف في ذوى الخبزة
 فير كاللأس المعروف الآن الذي كثر استعماله في الرجال في اختلاف أنواعه
 فهو حر في خلاف ابن حجر ومن رآه عند الشك في الكثرة الحر على الخلو طبه
 أو يقال بحرمة مطلقا أو حكم مطلقا لم أر فيه شيئا والأوقف بما افتتار
 جمهورنا من اعتبار وجه الخفية كما في المختار من أن الأصل في الأشياء الإباحة
 الثالث فليمر جمع اليد عند الشك في ذلك ما لم يتم فيه خلافه وهو الذي

في وقفة

يسع الناس الآن أنه ينبغي أن يرجع ويجرح فقد قال ابن حجر عقب نقله عن
 النووي لذلك واعتبره جماعة من المتأخرين كما يستتبع مع الجواب عنه في شرح
 العباب في باب النجاسات أنه فاحفظ ذلك كله فإنه لم أر من بحثه وما يأتينا
 وقد استروح هو إلى بعض العصر حيث نقل كلام البعض وأقره ~~بعضهم~~
 وفي بحثه فإذ ~~سبحر~~ فإن القاعدة المقررة هي أن المثبت مقدم على النافي
 فمصرحة بغيره لأنه تعارض فيه خبر أن أحد ما ثبت للحرير والأخرى أنه لو ثبت
 مقدم لأن مع المثبت زيادة علم فتأمل ثم إن البعض قد أعتبر بقوله له نوع
 قوة عما إذا لم يكن له نوع قوة فإنه لم يتوقف لأجله لأنه ملحق بالقسم الأول
 كما في شرح الأربعين ولو ذكره ومثل ذلك أن انسب لما عرفت وأن كان له وجه وجيد
 فإنه لا ينهض لذلك وهو الرديء على من كره تسميتها قهوة لما ذكره ابن حجر في
 ضمن مسألة الادارة المتقدمة في فتاويه بقوله وأما تسميتها قهوة فهو لا يقتض
 تحريما إذا سمي لا تقتض تسميتها ثم علل ذلك عقب هذا الرد بما فيه حديث
 رواه ابن رسلان وأبو داود عن ابن عمر والطبراني في معجمه الأوسط عن جديفة
 كما في الجامع الصغير فقال وتلك الادارة إنما عرفت لاستلزامها التشبيه بالعبادة
 ومن تشبه بقوم فهو منهم اه **وما ينبغي التنبه له** ما اتفق به الرولى في جماعة
 مشربوا مباحا وأدروه بينهم كادارة الخمر ولم يقصدوا التشبيه بمشربها من
 أنه يشبه مشربهم أياه على الهيئة المذكورة وإنما يحرم إذا قصدوا التشبيه بمشربة
 الخمر فخرج بهذا أمران أحدهما أن لا يعرفوا أن هذه الهيئة هي مشربة الخمر
 ثانيهما أن يعرفوها ولم يقصدوا بشربهم المذكور التشبيه المذكور ومعلوم أن
 قصدهم لا يعلم إلا أنهم لا يدرون ما هي المسئلة المذكورة وغيرها وأما الحديث
 المذكور أعني تشبيه بقوم فهو منهم فلا يجوز لنا إلا أنه باطلا لأنه كاتمة الشئ
 محمد سعيد بأبصار وأن كان قد بلغ بعض شراح الجامع الصغير رأيي في بعض تعاليف
 شيخنا محمد بن زوى وفيه امتنان إلى أن من تشبه من الجان بالحيات للزوايات
 وظهر لنا في صورتهم فإنه يفتقر وأنه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء
 الزرقاء أو كان مسلما أمره بذلك فقد سئل ابن حجر عما حمله أنه جماعة

من ~~المسلمين~~ اذا ارادوا فعل الكفار في عيد من الاعتناء بالقبض
 الصغار واللب بها والكل الموز الكثرة المطبوع بالسكوك بالباس الصبيان الشباب
 المصغرة ولعطاء الاشراف والمصروف لمن يلقبهم وليس في ذلك اليوم عبادة
 صنم ولا غيره وذلك ان كان التمر في بعد الذابح في ~~برج~~ الاسدي يفعلون
 مثلهم فكل يكر او ياتم المسلم اذا عمل مثل عملهم من غير تعظيم عيد ولا اقتداء بهم
 فاجاب بقوله لا يكر يفعل شيء من ذلك فقد صرح ~~ابن~~ ابا نوره لو شهد الزنار
 على وسطه او وضع على راسه قلنسوة الجوس لم يكر بمجر ذلك اه تقدم
 كثر بما في السؤال اولى وهو ظاهر بل فعل شيء مما ذكره لا يحرم اذا قصد به
 التشبه بالكفار لان حيث الكفر والركان كافر قطعاً فالحاصل انه ان فعل
 ذلك بقصد التشبه بهم في شعار الكفر قطعاً او في شعار العيد مع قطع
 النظر عن الكفر لم يكر ولكنه ياتم وان لم يقصد التشبه اصلاً ورأساً فلا شيء
 عليه اه ووافق هذا التفصيل ما في بعض الفتاوى الذي استند هو اعنى
 الشيخ محمد سعيد بابصيل لافقائه بما تقر من ان حاصل ما ذكره العلماء
 في التريزى الكفار اما انه ان يترى بزمهم ميل الى دينهم وقاصداً التشبه
 بهم في شعار الكفر او يمشي معهم الى متعباتهم فيكفر بذلك فيهما واما ان
 لا يقصد ذلك بل يقصد التشبه بهم في شعار العيد او التوصل الى معاملته
 جائزة معهم فياتم واما ان ينفق له من غير قصد ذلك فيكره كشد الرداء
 في الصلاة اه وما ذكر عن الاحباب نقل ما ينقص في كتابه الاعلام
 بقواطع الاسلام وهو كتاب حافل لا يستغنى طالب عنه كما قال عن النووي
 في الروضة في ضمن مسائل ثم بينه بقوله وصنف لسري الكفار سواء دخل
 في الحرب او لا ينية الرضا بدنيهم او الميل اليه او تهاوناً بالاسلام كفر
 والا واعتبر من لا ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان القاضي حسين انقضى
 الشاخي رضي الله عنه انه لو سجد لصنم في دار ~~الحرب~~ لم يحكم برده
 وان لسري الكفار في دار الاسلام حكم برده ونقل المطلب عن القاضي الارتداد
 في المسائل لان الظاهر انه لا يفعل الا عن عقيدة ويجاب بحمل هذا الاطلاق

على التفصيل الذي اشار اليه النووي وقد بينته انتهى ما اردت نقله منه فاحفظ ذلك
 كله فانه هم نفس جداوله اذ كثره هناك طوله الا اني قد توقفت في بعضه
 فليتنامل واما ما نقله الشيخ محمد صالح السماراني في مجموع الترميم بطرام الجاوي
 عن بعض المحققين فلا يخلو عن نظر وان امكن توفيقه ببعض ما ذكرته وغيره
 على بعد فراجع ان شئت نعم اطلقوا بان التشبه بالنساء حرام كعكسه فيما عدا
 فانظره قال في فتح الجواد وقرال الام يكر للرجال لبس اللؤلؤ لانه من زينهن عمل على
 كراهة التحريم او على القول المرجوح ان التشبه بهن مكروه تنزيهاً او مراده وهو
 الذي جرى عليه النووي وغيره انه من نفس زينهن لا انه زى مخصوص بهن اذ صابط
 ما يحرم التشبه بهن فيه ان يخص بهن بالنسبة لعرف محلهن جنسا وهيئة او يفتل في
 زينهن انتهى وانه سبحانه وتعالى اعلم **مسألة الاولى ان ماء الشيعة**
طهور والتغير الواقع به بما في المقيير ضار وان كان التغير كثير الوفا وطول ورجا
 كما في فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس المكي وواقعه بعض الافاضل موجهه له بما حاصله
 انه ان كان التغير بالملك فهو لا يضر لانه تغير بما لا يستغنى الماء عنه وان كان
 تغيره بسبب مخالطة الطقة للدخان عند الشرب فالدخان من الجاهل انما والتغير به
 مجرد ترويح وقد علم ان الاختلاط بظاهر لا يضر وان غير اللون او الرائحة او الطعم
 ما لم يتغير الماء عنه او يزل عنه الاسم وليس يوجد واحد منهما سيما ولم يذم
 احد نجاسة التباك الذي انفصل عنه الدخان وتسميته بماء الشيعة للتعريف
 اي تعريف نوعه من الماء لا للتقسيد لتغير يحرم بان الماء اذا تغير بظاهر لا يستغنى
 الماء عنه لا يخرج من الاطلاق ما لم يغلب عليه فدا الاسم سيما وقد تقررت
 طهارة ماء القرب المصنوعة بالقطران والحال ان التغير حاصل للاروصاف
 الثلاثة فالاولى طهارة ماء الشيعة لان القطران قبل ان التغير بمخالطة
 او مجاور ولا كذلك الدخان فان التغير به متفق على انه مجاور فتأمل
الثانية انه لا ينبغي وضعه في المحفظة كما وقع لبعض الطلبة فقد قال بعض
 مشايخي حفظهم الله تعالى لما استفتيته اخذ من مقتضيه تعليلاً كلام
 نقله ان كل ما يشتر بعدم التقويم حرام ووضع الدخان في المحفظة من ذلك كما لا يخفى

اما

٧
به

على من له البصائر وتبع على النظائر وهو ظاهر فان الحكم يدور مع علته وجودا
 عدما الا ان كلام ابن حجر في فتاويه الحديثة صريح في ان لم يكن فيها قران او اسم
 معط لا يحرم بل يكره وان كان فيها علم شرعي وعبارة الشرع فادى ظاهرة فيما قاله
 البعض وهي ويجزى في كتب العلم الشرعي والادب في المصنف ما عدا تحريم المسوؤل
 فيجوز خوضه في العمامة او دواة الكتابة او حجر على محفظة العلم لانه يشعر
 بالاهانة وهذا عند الاطلاق وعدم الحاجة اما الحاجة من تطهير الريح مثلا
 فلا بأس واما عند قصد الاهانة فيكفر والعياذ بالله تعالى اه وهو اوضح ان
 ذكر العمامة وما بعدها مجرد مثال وان اوهم صنعة خلافة فتألفها الدخان
 كما افاده كلام البعض بل يقال انه ادنى **الثالثة ان شرعية في مجلس**
الدراسة مكره ان لم يقصد عدم الجلالة بالمجلس المذكور وسواء الادب و
 الاعتقاد بالمدرسين للذكور والقراءة والادب بالمرءات فليس عليه من ذلكا لكفر
 والعياذ بالله تعالى كما افته شيخنا الشيخ محمد بن موسى المشاوي المقر وماد كره
 من كراهته موافقا لما قاله بعض غيرنا لانه في استعماله حال القراءة كما
 يعلم مما نقلته في التذكرة وهو قد يفهم بالادنى مما مر عن شيخنا وما قيده به
 كما لا يخفى على من له ادنى امام بسلامهم بل ما تقدم عن الشرع ادنى صريح فيه **٣**
وقد سمعت محلة التي يحاوي بعض الطلبة كثير اما يشده هذه الايات الاربعة
 ومن شررت اللذان في الدراسة **١** ومجلس العلوم او القراءة
 او الحديث والسماع سواء **٢** ولم يكره سواه بل اعانه
 له عقب وقت في الاخرة **٣** ولم يشب مجموع قراءة
 لتخفيف ردي من كلام **٤** من الشر ليس له ادابه
الرابعة من اعلام الجامعة والحاجة الى اذرى كريمة كنوم بضم المثلة مع الواو او
 مطبوخا بفتح الميم وكرهنا بضم الكاف وفتحها او مجل بضم الجيم سواء كان مذكوريا او
 مطبوخا بفتح الميم يؤذى وان قلنا في ذلك الدخان كما ذكره **١** ش فستطبد ذلك كله
 الجامعة والحاجة بشرط ان تصبر از التروان لا يقصد بالكله الاستطاول والادب
 عليه الحضور واعتزال الناس واعلم ان كل اذى الريح الكريمة مكره مطلقا سواء

و حاصل اللهم من ذلك ان شيخنا الشيخ محمد عابد المالكي
 افته بان يكره استعماله حال قراءة القرآن والحدوث
 والنسب والادب الشرعية والشيخ خليفة ابن ابي
 الحسنى بعدم جواز عند ذلك وان بعض الحنفية
 قال بحرمة في مجلس القرآن والعلم والطحاوي
 منهم استظهر كراهة تقاطيع حال الترواة
 لما فيه من الاخلال بتعظيم كتاب الله تعالى انتهى
 مع مع مع

قوله هذه الايات
 الاربع هي في
 الواو

في المسجد

في المسجد او في غيره بشرط ان لا تنوق نفسه اليه وان يجد غيره ياتدم به فان كانت
 نفسه اليه او لم يجد غير لذلك فلا كراهة وذكر في الواهب انه عليه السلام لم يطر
 البصل مطبوخا كما في الشرع ادنى على التحريم وما ذكر من كراهة ما ذكر مطلقا هو ما
 صرح به المجال الرملي بكاره ونقله عن ائمة والده وجزم به في الانوار وفي المحفة
 في اطلاقه نظر ولو قيدت بما اذا اكله في عزمة الاجتماع بالناس او دخول المسجد
 لم يبعد وجوبه عليه في فتح الجوار فقال ويكره اكل المتنق اعلم ان يكره لعدرو
 ظهر ربحه في عزمة الاجتماع او دخول المسجد فاطلاق الانوار كراهة الملبس
 محله على ما ذكرته ومثله ذلك من يشوبه او يذرى كريمة يؤذى ومن ثم قال العلماء
 يمنع المحذور والابرص من اختلاطهما بالناس ومن المسجد والمجعة **١**
 ويكره له ان يترك ذلك مع وجود الريح الحضر عند الناس ولو في غير المسجد اي
 والكله لعدرو فيما يظهر نعم **٢** المعذور بالكله لا يكره له مع وجود الريح دخول
 المسجد اي الحال فيما يظهر ايضا فان قلت تاذى لللافة حاصل فلم لم يرفع قلت
 لسناعه يفتن من تاذيهم عن الكله لعدرا ذ قضيته عذره لتريحه عنهم فقامه
 انتهى وكونه مفضي حاد تاذى الحرمة صد عنها الجمهور والكله في غير المحفظة
 فانهم لا يفارقون العبد فاحفظ ذلك كله فانه مهم **الخامسة انه يحرم شربها انه**
الامام عنه لان في ابطاله مصلحة عمامة اذ في تقاطيعه خسة للادى الهيئات
 ووجوه الناس خصوصا في الان في القهاى قاله الباجوري وغيره وهذا
 بناء على ما هو المعتقد من وجوب ما امر به الامام وخاله في الادب والبلقينى
 وغيرهما وتبعهما عبد الله بن عمر ابو مخنفه والسيوطي في الاشياء والنظائر
 وقال بعضهم امر الامام تابع لامر الشرع فان امر بواجب وجبت طاعته
 وان امر بمندوب نذبت طاعته او علمه **١** كرهت طاعته او حرام حرمت طاعته
 كما في شرح الجامع الصغير للعزيزي وقد اوردت تمامه في التذكرة **تنبية**
 قيل وعلى القصر تخرج لغة اهل حفر موت في قولهم باقلان فيقال قال
 باخرمة ورايت باخرمة وموتت بباخرمة وقوله بافضل و باوهاب
 ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم اه ولكن تبعت فيما عجزت به ما نقلت عنه

قال قبل هذا ايضا صح

واللوم على التابع على ان له وجهها وجهها كما هو واضح فلا يغير كما وقع من بعض متاخرين
 في مثله الا ان يكون هو المروي فيسوغ له ذلك فان العبرة بالرواية وانظر هذه
 الهمة هل يكون اعتبارا ام لا **السابعة ان يفتي القطع بان شرب مظهر الصوم**
 ومن ثم حرم الباجوري والجيري والدايني والبرماوي والقايني وغيرهم بانه مظهر
 فمن تقاطع شربه وهو مسائم افطر ويعزى الحاكم وكلام الحقيقة ليس نصا في عدم
 الفطر كما قد يتوهم لان كلامه في الدخان الذي هو اثر البخور وغيره لا في الدخان
 الذي هو عين كالتأثير من التين كما ذكره السيد محمد بن محمد بن عبد الباري الاحمد
 فيما كتبه على شرح باختر باقر قد افتاز الشيخ محمد سعيد باصيل بان شرب الدخان
 مبطل للصوم اتفاقا كما يفيد قول العلامة الشراوي ان العلامة الزبيدي
 اقره او اقبل علمه بحقيقة بانه لا يضر ثم اقره بعد علمه بحقيقة بانه مظهر
 اما قوله ان الشراوي وان كان ظاهر كلامه في شرب يفتي بعدم الافطار
 فهذا لا يفيد ان الشراوي يقول بعدم الافطار لان المقابلة ان قول
 الفقهاء كلام فلان يقتضي كذا الا يلزم منه ان يقول به مع كون غيره صالحا عنه
 اما مع كون غيره من الفقهاء مبينا حكمه فيجوز اقتضاء كلامه في الفتوى لا يكون
 محالنا لذلك الحكم بالاولى ولما ذكرت في التذكرة هذا وان غيره من الفقهاء
 الثلاثة اختلفوا بالافطار قلت فقد اوضح لك ان ذلك باتفاق المذهب الاربع
 وان ما قبل من عدم ذلك ليس بشيء والله اعلم اهـ ثم وجدت في شرح رسالة التاليسي
 المذكور ما يوافق قوله واما قبل المذهب المذكور ونقش ما هو مستند للزيادي
 في افتائه بالافطار رده الشيخ عبد الحميد المستنلي ثم قال في المذهب الصواب
 ما تقدم من الافطار بانه انما كلامه بحد فلابد من العمل بما قبل من عدمه
 فقد قال الامتثال يجوز لاحد ان يتبع زلات العلماء اي ان بعض العلماء قد يورد
 اجتهاده الى امر بعيد هذا في الأدلة والقول في عدم ذلك كالتزلة ويمنع
 غيره من تقليده فيها كما نقل عن بعض السلف انه لا يحرم تناوي الصوم قطعا
 مظهر في الفرض الا بعد طلوع الشمس وفي النفل الا بعد الزوال وقس على ذلك كما
 ذكره اني يجوز ومنه يعلم ما في عز هذه النفس وان وقع في كلام المروي

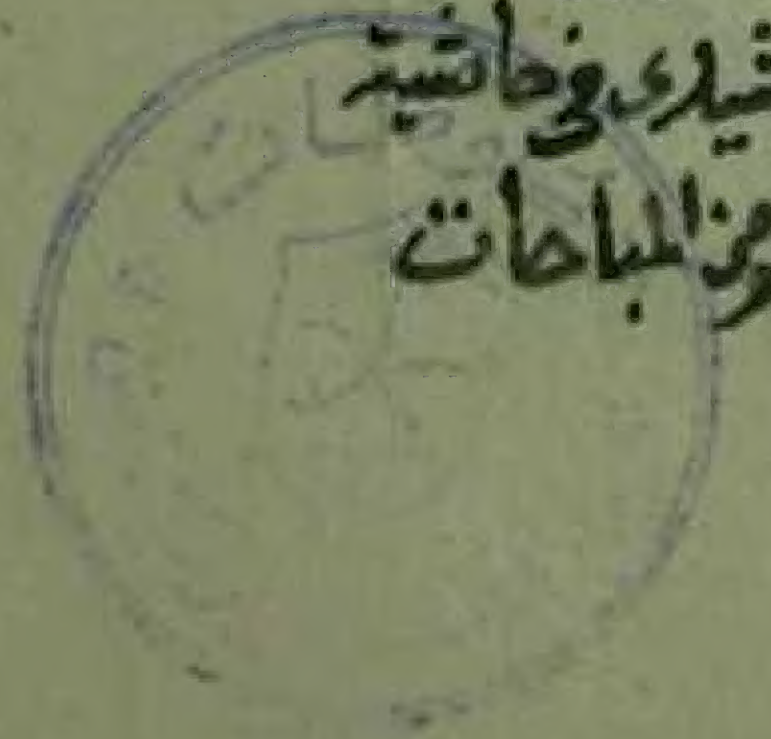
بل هو بغير حجة على ما ظهر لي

كانت له

ما فيه من تفصيل في مواضع مع

كانت له عنه بعض العصر وكان لم يظفر بما طهرت فيه **الثامنة ان**
لا يشترط في المسجد فقد نقل الشيخ محمد سعيد باصيل في افتاؤه عن فتاوى شيخه
 شيخه شيخنا العلامة المرحوم بكرم الله المنان السيد احمد بن زين العابدين عافيه
 لم ارفها بيدي من الكتب النصرية بحكم شراب ما ذكر في المسجد ولكن كلام الفقهاء يدل
 على ان الشرب المذكور ان حصل به التاذي او تعذر المسجد فهو حرام لا يفتي بغيره لذلك
 والله اعلم انتهى وهذا وان اقم انه لا يحرم شربه فيما اذا لم يحصل به ذلك لكن الاولى
 صوته عند اولى ما في شربه فيمن الامتنان كما قاله السيد محمد الاحمد في كتابه على
 الشرح المذكور على انه لو قيل بركاهته شربه في كل مرة مما لا يدرى كبره وقد ورد
 نهيه صلى الله عليه وسلم من الظلم من قربان للسيد وعلمه بان الملائكة تنادي به لم يعد
 وان قلنا بانه باقته ثم رايته فيما تقدم في الرابعة عن المروي وان يجوز غيرها
 وفيما نقلت في التذكرة هنا عن بعض غير اعتنا **وهذه** ما افتاز
 به شيخنا الشيخ محمد عبد الله كور حفظه الله من انه يحرم شربه في المسجد قيا ما له على
 نحو الكراهة والفجر من مستلزمه الراحة وبه ذكر بعضنا ان الملائكة تنادي به في كل مرة
 اخراج الرية فيه مع ان عندنا خلافه الاولى **محل** كراهة ظاهر ما اذا كتمه لم
 يضره والا فالاولى اخراجه فيه لا قد يجب التحقق الضرر كما في فتاوى الشيخ محمد
 صالح الرئيس فاحفظه فانه مهم **تنبيه** يجوز للمالك منع شربه من دخول المسجد كما
 صرح الزركشي ان للمالك ان يمنع من الظنحوتوم وبصل وكثر او جمل من كراهة
 دخوله **الثانية انه يحرم شربه باللبان الجاوي** فان اكثر الناس بعدونه طبيا
 كما قاله في حاشيته الايضاح وان فرض انه لا يبعد استعماله على وجه المعتاد وكون
 هذه الشراطي الحرمه انما هو في لباسه او ظاهر بدنه اما اذا استعمل في باطن
 بدنه نحو الاوقية او استعاط مع بقاء شيء من رجه او طعمه من وتره القديمة
 وان لم يبق ذلك فيه ولم يستنشوا الا العود فلا شيء بخلافه الا شرب نحو ماء البحر
 فيضطر كالفرض عليه الكراهة في حاشيته على شربه بافضل وظاهر انه يجب عليه
 مع التحريم القديمة كما تقر بشرطه **الثالثة ان يبيع** **مهم** قال الرشيد في حاشيته
 النهاية والحقي التعليل انه مستغنى به في الوعد الذي يشترى له اذ هو من المباحات

ما يوضحه مع
 ما يد ما
 وهو المسجد مع



بياد
بما استوجهه
بيان
وعليه

لعدم الى ما تقدم عنه بعد ان ناقض ما علل به شيخنا الشيرازي في حاشيته من قوله لانه
ظاهر فتشبع به لشحني الماء وغوى كالظليل بما استوجه به ما يشترى بنحو نصف
او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كالإغني فيلزم ان يكون بضعه فاسدا ثم قال
عقب ذلك ولعل ما في حاشيته الشيخ مبني على مرتبة وعلى فيفرق بين القليل والكثير
كما علم ما ذكرناه فليزعم اه قد رجعت فوجدته مثل ما مر عن شيخنا شيوعنا من
انه قال يا باهتة قال فليزعم البصر ما وى بعد ان نقل قول شيخنا سلطان ليس بحرم و
لا مكره وافر شيخنا الشيرازي اه ويؤيد ما نقل عنه الازد ذكره وبه يعلم
ما ترجاه على انه لا يخفى ما فيها نتيجة فانهم قالوا الازم المذهب ليس بمذهب
نعم قول شيخنا شيوعنا في موضع قد يشعر لكان قنائله العاشرة ان صرف
المال فيه قنائله حيث لا نفع فيه لان الاصل الكراهة كانه عليه الجاهل وهذا
كما علم من مخي تعليله جار على ما اعتد به وهو غيره من كراهته كما مر وعلى
القول يا باهتة فلا يكون نهرا فالأخيه قنائله قد مر هو بان ليس من التبدل صرفه
في ملاذ مباحة في اعتقاد المستند الى تقليد صحيح كفتش بناء وتزويق ولبس وركب
ومطعم وان كان كذلك فوق اللزوم به وعبد كثير للمخدة وهو كثير للتسري
وخو ذلك لان من شاء المال ان يوفد ليلته به التذاد ابا حافل ينادي ذلك
كأن عقده ولا يصح سببا للحج عليه قال في شرح العباب وفتن الامام والفرق الى
فقال الصنف في المباحات غير اللائحة قنائله وليس كذلك فقد روى مسلم انه على
انه عليه السلام قال يقول ابن آدم مالي مالي وهذا لك من مالي الا ما اكلت فاقبضت
او لبست فاقبضت او تصدقت فاقبضت وهو صريح في ان ذلك لا يسمى قنائله
الى اخر ما فيه **الحادية عشر ما قاله مع من الخلو ان يجب على الزوج الاغان والقهوة**
لزوجته ان اعتادت شربهما فقد نقل عن الشيرازي انه لما قرر قول **الشيخ** ان
قاسم في حاشيته شرح المنهج ويجب على الزوج شرب القهوة لزوجه ان اعتادت
ذلك قاله الذي لا يبيد الله تعالى به انه ليس بخو القهوة الا ان كان كفى
استقر السبيل عن البصر عدم وجوب القهوة وقال ابن الجالينبي ان يات
ما استقر في التباك قيل وافر عما الشيخ محمد صالح الرشيدي رحمه الله تعالى اه

فقد

ولو اعتادت

ولو اعتادت نحو الاغنيون بحيث تخشى بتركه مخدور ان يفتلف نفس وغوى لم يلزم الزوج
لان هذه احدى باب التداوى فليست اهل كانهما في قاسم في حاشيته التفتت مع ما في نحو
القهوة وغيره عن الرولى **والعلم** انه يجوز التداوى بنحو الاغنيون مطلقا وان
كان ظاهرا عبارة فتح المعين انه مختص بالقليل كما انه محشيه الاستاذ المرحوم
السيد ابو بكر بن محمد شطا واما تعاطيه فيحرم في الكثير دون القليل من
غير قصد المداومة كما في فتح المعين وما يفهم من قوله من غير قصد المداومة انه
يحرم تعاطيه مع قصد المداومة اتمه شيخنا شيخ المرحوم مصنف العباب ولعل
المحشى لكونه لم يقف على انه اتمه بهذا امر بالانظر فيه فقال عقب ذكره
فانظر ولقد اشار بعض مشايخي الى محتمة حيث خلاف قوله فانظر لما نقله
عنه ولكن يجب كتم ذلك عن العوام لئلا يسقطوا كثيرا ويعتقدوا انه
قليل والمراد بالقليل ان لا يؤثر في العقل ولو غلبه راد فتور او بالكثير
ما يؤثر فيه كذلك ويجب تعاطي الاغنيون في حق من يضره ولذا قال بعضهم هو
حرام ابتداء واجب انتهاء كما في الشراوى على التحريم ~~في حاشيته~~
~~في حاشيته~~ وانما الحافظ في الفقه الى شيء حسن وهو انه
يجب على متعاطي ذلك الحرام السعي في قطعه بالتدريج بان يقلل ما اعتاده كل يوم فانه
اذا استمر على ذلك زال الحلا و **وهذا اوبق النظر** فيما اذا قلنا بما عليه مع من
وجوب الدخان على الزوج مع تعريض ابن حجر وغيره بان له منع زوجته من
تعاطي ما له ربح كريد وقد تقرر انه منه فليزعم **الثانية عشر ما قاله**
الشيرازي في كتاب الشهادات من حاشيته على نهاية الرولى ونقله عنه الشيخ
عبد الحيد الاغستا في حاشيته التحفة وافر ان ما جارت به العادة من شرب
القهوة والدخان في بيوتها او على مسابيحها بالمرأة وان كان المتعاطي
لذلك من نحو السوقه الذين لا يجشمون ذلك امر وهذا امر غرضي غير
صوره القلبية اما عند ما فلا ضرر من ابا هتة ذلك كما قرر بعض الاخاضل
وبينه بما يطول ذكره وانا بعد الله تعالى قد نقلت في التذكرة على انه
يجوز تعاطي حرام المرأة قال البجيرمي في حاشيته شرح المنهج وينبغي الكراهة

الاذا اتيت عليه الشهادة فيم تقاطعه **قائلة** قال الكندي في حاشيته على الشرح المذكور
وجبت الشبهة ليس ان التيق اشرف من السوق فيقدم بمسند واولاه ولا يخلو عن
نظر انتهى كلامه قال الشيخ عبد الحميد الدعستاني اقول والنظر ظاهر بل لا يعد
العكس في زماننا اهـ والكلام فيما اذا كان في السوق ثم دخلها كما اوضح عنه
الشرفاوي الا انه يتبع ذلك البحث **وهله** اخر المسائل التي ظهر ايرادها هنا
في التذكرة لنا الآن. ولعلنا نزيد فيها علما بفضل الله المنان.

خاتمة رسالة منها تقدم عن فتاوى الكندي انه لم يرد فيه حديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا اثر عن احد من السلف وطاير ويضمن ذلك الامور
بل هو مذكور بل هو بعد الالف قبل ان تاريخ ظهوره على ما قاله سيدنا الامام
الشريف الشيخ عبد الله بن علي الخداد **بغية** واما تاريخ حدوثه فما الحسن ما النقص
فيه الامام الكندي رحمه الله تعالى حيث قال في شعره
قال خلعني الدخان احببني * هل تدري كتابنا ايناء
قلت ما قرأ الكتاب بشئ * ثم ارجعت يوم تأتي السماء
انتهى وذكر الامور المذكورة في رسالة السماء بغاية البيان لحاشية ما لا يغيب
العلم ان الدخان ان المناوي اخبره انه ورده عليه اسئلة كثيرة تشتمل على احاديث في ذم
الدخان لا اصل لها وان لم يوجد حديث بل هو اصله العلم اهـ مع انه نقل فيها
في ضمن اسئلة الدخان قبل ذكر هذه اي عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن
محمّد الحنبلي ما يصحح بعدم ورود ذلك الاحاديث وهو نفسه قد سئل عما
صورته في ضمن اسئلة الدخان ايضا ان شخصا ينقل فيه احاديث وهي اياكم والحر
والخبرة وان حذيفة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفرأ شيئا
ويصلون بها وهم سكارى اولئك هم الاسرار يرون فيه وامرؤ منهن وهي علي
من شرها خوف النار ابداء رفيقه ابليس فلا تقاها فاشرب الدخان ولا
تصاغوه ولا تسلموا عليه فانه ليس من امته وفي خبرهم من اهل الشمال وهو
شرب الاشقياء وهي شجرة خلقت من بول ابليس حين سمع قول الله عز وجل
ان جباري ليس عليهم سلطان الاية فلهش جبال خلقت من بول

لك

بغية
يوم تأتي السماء
١٣٣
٨١١
٥٦
١٠٠٠

فهذه أسئلة قللت يا رسول الله لم عزيت اسك
فتا رايك في الناس في اخر الزمان يشربون من
اوراق هذه الشجرة

قوله لم عزيت اسك
والا فاني الصالح
ان يقال لم عزيت اسك
اهـ

يسنوا

يسنوا الجواب عن هذه الاحاديث واهلها واردة وماذا اثيرت على رايها بالكتب وماذا ايلزمه
حيث نفي الايمان والاسلام عن شاربها من غير اصل فلجواب بحرف شاف واق بالمرام قاطع للشكوك
والاوهام فانه موافقا لنقله في رسالة الحارث. مع ما فيه من فوائد محمودة ونصه دعوى ان
هذه الاحاديث واردة في الدخان كذاب واقتصر او كما ينبغي الحفاظ الايمان. وما كلف تلك الاما
والله ايضا على ذلك قال الربيع بن خثيم ان للحديث ضوا الكون النهار والليل ظلمة كظلمة
الليل ومن كذب عليه صلى الله عليه وسلم فهو من اهل النار كما في خبر الصحيحين من كذب علي
متمم اخبرني ائمة من ائمة الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ككثير من ائمة اهل البيت في
التزيين والترهيب ولا التفتا لقول امام الربيع بن خثيم الكاذب عليه والشرشد فجوز في
التزيين والترهيب ويزعمون ان الدخان يجله بسبب كذبه على الرعية المذكور وبغية
الايمان والاسلام عن شاربها انتهى ما اجاب به الامور المذكورة في ذلك السور وعزوه
الى قول الامام محمد بن الحنفية العلامة الشهاب بن جعفر بن الهيثم وولده امام الربيع
بن جعفر بن زينة وانه زلته وهو موافق لما ذكره النووي في شرح مسلم والقسطا في
شرح البخاري رحم الله الجميع ونفعنا بهم امين اللهم الا ان يجعل كلامه على احد من اصناف
كواكب الامام الحسين فاحفظه. وقصني الله وياك لم فضائه وجعلنا من
يخشاه ويتقيه حق قاتله **ولسكن** هذه الامور ما جمعت سائلا من الله ان يجعله خالصا
لوجهه الكريم. وان ينفذ بطاير فراه او طالع فيه او نقل منه جاهد رسول الله العظيم **والامور**
من اى فيه شيئا من الاخوان ان يلتصق به عذرا واضحا البيان لان العذر لا يقع مقبول. والصحيح
عن زلته ما مولاهم اهل بيتي لذلك. وقصوى عن الوصول لما هنا. وان ابرأ الى الله عما
زله البنات. او اخر به البيان **اللهم** انك الكف الفاقر والافتقار ان تجوئني مما ائتنا
ما سطر تيد الاوزار فان في كثير مما تقدم واقعون. ولنواهيك من تكون. **وتم** ولا
واخر ابا طنا وظاهره **وهله** رسول الله صلى الله عليه وسلم على محمد بن الحسين. وعلى الله ومحمد جميعين
كما ذكره الاحكامون وغفل عن ذكره الغافلون. **وسألك** ان ترزقنا بحاجتهم حسن
الحق. وان تدخلنا بحبهم دار السلام بسبب السلام

جاء الفراغ على عام تحت **مقالة** جمعة ورتي اعلم
وان افرع عباد الله اخذوا حذرنا بن عبد الله

الفراغ
١٣١٣

قوله جاء الفراغ
من بحر الزهر

قوله في انا الفير للشيخ الكافي الاشرفي وعبار
والراعي ان غلة بعد الفير قالوا انما
يعجز الله ما لك من قار ان فانه قلب اننا
كما قال بعض العرب راغب في الله